باختصار

إطعام ٩ مليارات نسمة بحلول عام ٢٠٥٠

يقول السيد أكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إن الإنتاج الزراعي العالمي يجب أن يتحول إلى أنماط أكثر قابلية للاستمرار — وهو ما يقتضي زيادة الحرص على خدمات النظام البيئي والحد من الموارد المهدرة — بغرض التوصل مع حلول عام ٢٠٥٠ إلى توفير الطعام لسكان العالم الذين تتزايد أعدادهم بمعدلات سريعة.

وفي كلمة ألقاها شتاينر أمام المنتدى العالمي للأغذية والزراعة الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في منتصف يناير الماضي، أكد أن التقديرات المرجحة تفيد بأن العالم سيحتاج مع حلول عام ٢٠٥٠ إلى إطعام ٩ مليارات نسمة تقريبا رغم ثبات المتاح من الأراضي والمياه والموارد الطبيعية.

وأضاف أن زيادة الإنتاج الزراعي على نحو قابل للاستمرار تتطلب من الإنسان تخفيض الكم الهائل من مواد الغذائية الضائعة والمهدرة، على النحو الموضح في الدراسة التي ستصدر قريبا عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعنوان: *Food Wasted, Food Lost: Improving Food Security by Restoring Ecosystems and Reducing Food Loss*.

حان وقت التغيير الشامل

قال جوزيه غرازيانو دا سيلفا، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، أثناء "قمة الاقتصاد الأزرق" إن هناك حاجة لتغييرات كبيرة في كيفية إدارة واستخدام الموارد البحرية على كوكب الأرض لضمان تحقيق الأمن الغذائي العالمي والحفاظ على البلدان الساحلية والجزرية.

وذكر أن التهديدات الخطيرة على صحة المحيطات، مثل التلوث وصيد الأسماك الجائر والطقس المتغير وارتفاع منسوب مياه البحار الناجم عن تغير المناخ، لا بد أن يبدأ التصدي لها بشكل جاد.

وفي المتوسط، تُستمَد من مصايد الأسماك وأنشطة الاستزراع المائي ما يقرب من ١٧٪ من البروتين الحيواني المستهلك في جميع أنحاء العالم، وتصل النسبة إلى أكثر من ذلك بكثير في عدد كبير من الدول النامية الجزرية الصغرى. وفي الوقت نفسه، تعتمد سبل معيشة ١٢٪ من سكان العالم على مصايد الأسماك وأنشطة الاستزراع المائي، ولا سيما في بلدان العالم النامي.

لكن ما يقدر بنحو ٣٠٪ من الأرصدة السمكية في العالم يقع تحت طائلة الاستغلال الجائر، أو أنه ناضب، أو يتعافى من النضوب، حيث تصل حجم الخسائر الاقتصادية في مصايد الأسماك البحرية الناجمة عن سوء الإدارة وعدم الكفاءة والصيد الجائر إلى مجموع قدره ٥٠ مليار دولار سنويا، وذلك وفقا لدراسات منظمة الفاو.

والآن يطرح تغير المناخ تحديات جديدة من خلال تعديل توزيع وإنتاجية الأصناف التي تعيش في البحار والمياه العذبة، مما يؤثر على العمليات البيولوجية ويؤدي إلى تغير الشبكات الغذائية.

ونتيجة لذلك، تطلق منظمة الفاو "مبادرة النمو الأزرق" التي ستعمل كحافز لتطوير السياسات والاستثمار والابتكار لدعم إدارة الموارد المائية.

مصنع لإعادة تدوير بقايا الخضروات في نيجار، إسبانيا

وغالبا ما ينشأ الفاقد الغذائي خلال مراحل الإنتاج، أي الحصاد والمعالجة والتوزيع، بينما يحدث الهدر الغذائي المعتاد في مراحل التجزئة والاستهلاك ضمن سلسلة عرض الغذاء. وفي المناطق الصناعية، يتم إهدار ما يقرب من نصف الأغذية بسبب تخلص المنتجين وتجار التجزئة والمستهلكين من الغذاء الذي لا يزال صالحا للاستهلاك.

وتتجاوز الكميات المهدرة مجموع الإنتاج الغذائي الصافي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وهي كميات يمكن أن تطعم نحو ٨٧٠ مليون جائع في عالمنا اليوم.

لا مبرر للتهاون

وفقا لما ورد في تقرير الملاريا العالمي لعام ٢٠١٣، والذي نشرته منظمة الصحة العالمية، أدت الجهود العالمية لمكافحة واستئصال الملاريا إلى إنقاذ حوالي ٣,٣ مليون نسمة منذ عام ٢٠٠٠، مما خفض معدلات وفيات الملاريا بنسبة ٤٥٪ على مستوى العالم وبنسبة ٤٩٪ في إفريقيا.

وتنعكس التدابير الموسعة للوقاية من الملاريا ومكافحتها في الانخفاض المستمر الذي تشهده معدلات وفيات الملاريا والإصابة بها، رغم زيادة عدد المعرضين للإصابة على مستوى العالم بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٢. وقد ساهمت بدور في هذا الخصوص زيادة الالتزام السياسي وحجم التمويل.

وكان معظم من تم إنقاذهم، وعددهم ٣,٣ مليون نسمة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢، مركزين في البلدان العشرة التي تتحمل العبء الأكبر للملاريا، وبين الأطفال دون الخامسة الذين يمثلون الفئة الأكثر تضررا من المرض. لكن الأمر يتطلب مزيدا من الجهود.

وفي هذا السياق تقول الدكتورة مارغريت تشان، مدير عام منظمة الصحة العالمية إن "هذا التقدم الملحوظ ليس مدعاة للتهاون. فالأعداد المطلقة لحالات الإصابة والوفاة بالملاريا لا تتجه إلى الانخفاض بأسرع المعدلات الممكنة. ومن أكبر مآسي القرن الحادي والعشرين أن الكثيرين يصابون ويلقون حتفهم بسبب لدغات البعوض."

مناسبات في عام ٢٠١٤

٢٧ – ٣٠ مارس، كوستا دو سويبي، باهيا، البرازيل
الاجتماع السنوي لبنك التنمية للبلدان الأمريكية

١١–١٣ أبريل، واشنطن العاصمة
اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

٢–٥ مايو، أستانا، كازاخستان
الاجتماع السنوي لبنك التنمية الآسيوي

١٤–١٥ مايو، وارسو، بولندا
الاجتماع السنوي للبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير

١٦–١٧ مايو، جنيف، سويسرا
منتدى صحة إفريقيا

٢٩–٣٠ مايو، مابوتو، موزامبيق
مؤتمر إفريقيا الناهضة

٤–٥ يونيو، سوتشي، روسيا
قمة مجموعة الثمانية

"أداة تعليمية" جديدة

طرحت مجموعة البنك الدولي أداة مفتوحة جديدة تتيح الحصول بسهولة على بيانات مقارنة شاملة عن سياسات التعليم حول العالم.

وهذه الأداة التي تستخدم عبر الإنترنت، ويطلق عليها اسم "منهج الأنظمة من أجل تحسين نتائج التعليم" (SABER)، تساعد البلدان على جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بسياساتها التعليمية، وتقييم أدائها مقارنة بالبلدان الأخرى، وتحديد مجالات الإصلاح ذات الأولوية، لضمان ذهاب كل الشباب إلى المدارس والتأكد من تعلمهم.

وقالت إليزابيث كينغ، نائب رئيس الموارد البشرية بالنيابة ومدير قطاع التعليم في مجموعة البنك الدولي إن "التعليم من أهم العوامل الدافعة للقضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. لكن ضمان التعليم الأساسي لا يعني الكثير ما لم يؤد التعليم المدرسي إلى تعلم كل الأطفال والشباب."

ورغم التقدم الكبير الذي شهدته العقود الأخيرة في إلحاق الأطفال بالمدارس، فلا تزال مستويات التعلم ضعيفة إلى حد مقلق. ففي البلدان منخفضة الدخل، يكمل العديد من الشباب تعليمهم الأساسي دون اكتساب المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب. وحتى في البلدان متوسطة الدخل، هناك عدد كبير من الطلاب لا يتعلمون المهارات الأساسية التي يتوقعها أصحاب الأعمال واللازمة للحصول على فرص العمل. واليوم، يقدر عدد الأميين بنحو ٢٥٠ مليون طفل حول العالم، حتى بعد قضاء ثلاث سنوات أو أكثر في المدرسة.

وقد قام البنك الدولي، عن طريق ؟منهج الأنظمة من أجل تحسين نتائج التعليم؟، بتحليل بيانات أكثر من ١٠٠ بلد حتى اليوم، كما يعتزم استخدام البيانات في مساعدة البلدان على ربط تنفيذ السياسات بتحسن أداء الطلاب وضمان تحقيق البرامج التعليمية لنتائجها المنشودة.

طالبات في إحدى مدارس كوتونو، بنن.

النقل الذكي

يشير أحد التقارير الصادرة مؤخرا إلى أن تحسين استراتيجيات النقل في المناطق الحضرية يمكن أن يعود على الهند بمنافع لا حصر لها، من خفض انبعاثات الكربون إلى مجتمع يتسم بمرونة أكبر في الحركة ويشمل بمنافعه الجميع.

وحسبما ورد في التقرير الذي يحمل عنوان "*Toolkits for Urban Development: Compre-hensive Mobility Plans*"، ينبغي أن يكون التواصل الكفء والآمن والفعال الذي يدعم استمرارية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية هو الهدف المتوخى من استراتيجيات التنقل –. والتي تشمل زيادة كفاءة حركة السيارات، وتحسين أنظمة النقل العام، ووسائل النقل غير الآلية.

ومنذ عام ٢٠٠٨، أصبحت التطورات في مشهد السياسات الهندية أكثر تركيزا على تغير المناخ. ونظرا لأن النمو عبر العقدين الماضيين أدى إلى اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، فقد بدأ التركيز أيضا على على التنمية الشاملة.

ويوصي التقرير بأن تضع المدن خططا للنقل تتميز بالقوة والوضوح والمرونة العملية. وهناك دراسة مشابهة صدرت في عام ٢٠٠٨ ينبني عليها هذا التقرير الذي أصدرته وزارة التنمية العمرانية في الهند، بالتعاون مع معهد النقل الحضري، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى جانب جهات أخرى.

عربات التاكسي والترام في شوارع كلكتا المزدحمة، الهند.

شباب إفريقيا يحتاج إلى مهارات أفضل

وفقا لتقرير جديد أصدره البنك الدولي بعنوان "توظيف الشباب في إفريقيا جنوب الصحراء"، تعلّق أولوية كبرى على زيادة إمكانات تحقيق الدخل لدى السكان الشباب الذين تتزايد أعدادهم في إفريقيا، وهو ما يقتضي تحركا قويا على جبهات متعددة.

ويذكر التقرير أنه نظرا لنسبة الشباب التي تعتبر الأكبر من مجموع السكان في معظم البلدان الإفريقية، فقد بات من الملح أكثر من أي وقت مضى أن يتم تمهيد الطريق لتدبير المزيد من فرص العمل المنتجة. ويصدق هذا بغض النظر عن نوع العمل الذي سيؤديه الشباب – سواء في قطاع الأجور الحديث الذي يتنامى بسرعة، أو في مشروعات الأسر المعيشية، أو في ملايين المزارع الصغيرة التي تديرها الأسر.

وفي هذا الصدد، قال ديون فيلمر، أحد معدي التقرير واقتصادي أول في مجموعة بحوث التنمية ومكتب منطقة إفريقيا التابعين للبنك الدولي إن "كل الشباب بحاجة إلى اكتساب المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب، والتي بدونها تظل قدرتهم منخفضة على تحقيق الدخل. كذلك ينبغي أن يكون بإمكانهم الحصول على الأراضي والتمويل والتدريب، وكلها أمور تساهم بدور مهم في تحسين آفاق مستقبلهم".

ويجب أن تساعد السياسات الحكومية على بناء رأس المال البشري وتحسين بيئة الأعمال حتى يتسنى للقطاع الخاص اغتنام الفرص التي تنشأ عن التغيرات الحتمية في القدرة التنافسية للمناطق الأخرى. ويؤكد التقرير أن الإنتاجية يجب أن تزداد في قطاعات الزراعة ومشروعات الأسر المعيشية، وقطاع الأجور الحديث حتى يرى كل الشباب أن أمامهم آفاقا أفضل في المستقبل.

ومع اعتماد مزيج السياسات الصحيح، وبالاستفادة من وضع إفريقيا باعتبارها المنطقة ؟الأكثر شبابا؟ على مستوى العالم — بينما تتزايد أعداد المسنين بسرعة في أغلب المناطق الأخرى — يمكن زيادة الرخاء على مستوى الأسر المعيشية وتحقيق مكاسب اقتصادية هائلة في البلدان الإفريقية.